وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جـامعـة ديـالى
كلية التربية للعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية

البَحْثُ اللُّغويُّ والنَّحْويُّ في اللامعِ العَزيزيّ لأَبي العلاءِ المعرِّي (ت449هـ)

أطروحة تقدّم بها
إلى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية بجامعة ديالى
وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه في فلسفة اللغة العربية وآدابها

الطالب
خليل إبراهيم أحمد الربيعيّ
بإشراف الأستاذ الدكتور
عبد الرسول سلمان إبراهيم الزيديّ

محـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــرَّم 1437 هـــ
تشرين الثاني 2016 م

الفصل الأول
المقدمات النحوية
المبحث الأول : أدلة الصناعة والمصطلح النحوي

توطئة :

" اعتمد اللغويون على أدلةٍ أقاموا عليها صرح دراساتهم فكان السماع والقياس والتعليل عمادَ هذه الأدلة ، إذ عليها عوّلوا في إثبات الأحكام اللغوية وظواهرها ، واستدلالاتها ، وإبانة الأصول اللغوية للمفردات والتراكيب "[1] .

وأدلّة الصناعة هي : " أدلة النحو التي تفرعت منها فروعُهُ وفصولُهُ "[2] ، وقد حدّها السيوطي (ت911هـ) بقوله : " علمٌ يبحث عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلة وكيفية الاستدلال بها ، وحال المستدل "[3] .

وأبو العلاء المعرّي لم يخالف تلك الأدلة إلاّ كما يخالفها الأديب النحوي ، فهو يعلن أنّ نقل كلامهم بالسماع ، فقيس منه ما اطّرد ، ورُدَّ ما خرج عن القياس إلى نقل السماع[4] ، فقد كان واحدًا من الذين اعتمدوا جملة من الأصول في استقاء القواعد النحوية وأصالة المفردات والتراكيب اللغوية على نحو ما سيظهر في صفحات هذا الفصل من الدراسة ، وسأجلو ملمحًا من ملامح هذه الأدلة أو الأصول وهو السماع في كتاب (اللامع العزيزي) :

أ- السماع :

يقصد بالسماع في الدرس اللغوي والنحوي : " ما ثبت في كلام مَنْ يُوثقُ بفصاحته فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن ، وكلامَ نبيّه ﷺ ، وكلامَ العرب قبل بعثته وفي زمنه إلى أنْ فسدت الألسنة بكثرة المولّدين "[5] ، وسمّاه أبو البركات الأنباري (ت577هـ) النقل وحدّه بقوله : " هو الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل

---

(1) البحث اللغوي عند فخر الدين الرازي : 114 .
(2) لمع الأدلة : 80 .
(3) الاقتراح في علم أصول النحو : 21 ، وينظر : ارتقاء السيادة : 35 .
(4) ينظر : رسالة الملائكة : 13 .
(5) الاقتراح في علم أصول النحو : 12 .

الصحيح الخارج عن حدّ القلة إلى حدّ الكثرة "[1] ، وأوجزه يحيى الشاوي (ت1096هـ) بأنّه : " المراد به الكلام الذي اتُّفِقَ على فصاحته "[2] .

وحديثنا عنه يقتصر على السماع عن العرب الأقحاح الذين سَلِمَت ألسنتهم من اللحن وابتعدت عن الخطأ ، فالسماع إذًا يشمل كلَّ ما سُمِعَ عن العرب سواء أكان مباشرًا أم غير مباشر ، وإن كان بعض المعاصرين يرى أنّ السماع ما أُخِذَ مباشرةً عن الناطقين باللغة[3] .

والمعروف عن اللغويين المتقدمين أنّهم عدّدوا طرائق نقلهم للغة واهتدوا إلى أسلوب علمي واقعي في جمعهم لألفاظها وتراكيبها ؛ ولهذا ارتحلوا إلى الأعراب في بواديهم فخالطوهم وشافهوهم وسمعوا عنهم ، وسجّلوا ما سمعوه وقيّدوه في الكتب ، فالبصريون سمعوا اللغة وكذلك فعل الكوفيون لِمَا للسماع من أهمية بعدِّهِ أصلاً من أصول تقعيد قواعد النحو واللغة ، ولقد صرف البصريون خاصةً عنايتهم إلى فرز القبائل التي يستمعون منها ، وتركوا السماع من القبائل التي ضَعُفَتْ ثقتهم بلغتها لأسباب أجمعوا عليها ، فرأوها مناقضةً للفصاحة ومؤثرةً على السلامة اللغوية ، كما حدّدوا زمن السماع بالحقبة التي عُرِفَت في تاريخ الدرس اللغوي بعصور الاحتجاج ، وهي مرحلة أحسّوا فيها بأنّ السليقة اللغوية لانتْ وضَعُفَت بعدها فلم يعد الأخذ بها مبدأً صالحًا ومقبولاً ، وذاك أمر ميّزهم عن الكوفيين ، إذ " الفرق بينهما أنّ البصريين لم يسمعوا إلاّ من العرب الخُلَّص الذين وثقوا بلغاتهم وذهبوا إلى أنّها صَفَتْ من هجنة الاختلاط وابتعدت عن التأثر بغيرها من لغات الأعاجم "[4] .

ولو رجعنا إلى آثار المعرّي ومؤلفاته النحوية والصرفية نتعرف منها رأيه في السماع لوجدنا أنّه يرى فيه وسيلةً مهمة من وسائل توثيق اللغة وضبط أساليبها على طرائق أهلها والاحتكام إلى ما رواه الثقات عنهم والتعويل عليها كثيرًا في آرائه

---

(1) لمع الأدلة : 81 ، وينظر : الإغراب في جدل الإعراب : 45 .

(2) ارتقاء السيادة : 47 .

(3) ينظر : أصول التفكير النحوي : 21 .

(4) الدراسات النحوية والصرفية عند المعري : 105 ، وينظر : المزهر : 167/1 ، والمدارس النحوية ، د. خديجة الحديثي : 304 – 305 .

وتعليقاته التي عقَّب بها في شرحه لشعر القدامى والمعاصرين له ولا سيّما المتنبي ، إلاّ أنّه كان يلتزمه وحدَهُ غالبًا ، متبعًا سنن العرب في كلامها فحسْب ، أمّا في (اللامع العزيزي) فإنّنا نرى اهتمامه الكبير بالسماع عند تقرير آرائه واختياراته ، فهو يحترم السماع إلاّ أنّه كان ينتقد أحيانًا بعض ما أُثِرَ عن العرب ويتهم بعض الرواة وبعض النحويين بتغيير في الرواية ، ولا يفعل ذلك ليقيم قاعدةً – كما هو شأن النحويين – ولكنّ الشاهد إذًا جافى الطّبع والذوق أعرض عنه متهمًا إياه بالتغيير ، وكان لا يرى حرجًا في نقد الرواية الشعرية ، وسأعرض بين يدي البحث أضربًا للسماع التي عوّل عليها المعرّي في مصنّفه (اللامع العزيزي) وهي :

أولاً : القرآن الكريم :

هو " كلام ربّ العالمين المعجز الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، جاء بأفصح اللغات وأدقها ، نزل بلسان عربي مبين ، فألفاظه لبّ كلام العرب وزبدته وواسطته وكرائمه عليها اعتماد الفقهاء والحكماء في أحكامهم وحكمهم ، وإليها فزع الشعراء والبلغاء في نظمهم ونثرهم "[1] .

شَهِدَ له اللغويون جميعًا على أنّه أثرٌ لغوي لا يدانيه غيره ولا يُرقى إلى مصافّه ، وقد قيل في إعجازه : " إنّما صار معجزًا ؛ لأنّه جاء بأفصح الألفاظ في أحسن نظوم التأليف مُضمَّنًا أصح المعاني ، وهو أقدم أثر من آثار النثر العربي "[2] .

وهذه شهادة غير عربيّ سبر أغوار العربية وولج بحرها ، وقد اتّفقت كلمة العلماء على الاستشهاد به ؛ لأنّه محكمٌ منزّه عن اللحن ، ولم تتكلم العرب بأجود منه .

" وأجمعوا على الاحتجاج به في اللغة والنحو والصرف وعلوم البلاغة وقراءاته جميعًا الواصلة إلينا بالسند الصحيح حجةٌ لا تضاهيها حجة "[3] .

---

(1) المفردات في غريب القرآن : 3 .

(2) العربية ليوهان فك : 3 .

(3) في أصول النحو : 28 ، وينظر : الاقتراح في علم أصول النحو : 14 .

والمعرّي كغيره من العلماء فزع إلى الاستشهاد به في دراساته ومصنفاته الصرفية والنحوية ، وسأعرض بين يدي البحث أمثلةً لاستشهاده بآي القرآن الكريم وإن كان استشهاده به يأتي بالدرجة الثانية بعد استشهاده بالشعر العربي ، وعلى النحو الآتي :

1- ما جاء بشأن لفظة (هُجْر) الواردة في قول المتنبي :

أأنطِقُ فيكَ هُجْرًا بعد علمي بأنّك خيرُ مَنْ تحت السماءِ[1]

إذ قال : " ومنه قوله تعالى :ﭽ ں ڻ ڻ ﭼ [المؤمنون : 67] ، أي : تهذون ، وقد قيل : إنّ (تهجرون) من الهَجْر الذي هو القطيعة "[2] .

2- ومن أمثلته اللغوية في الاستشهاد ما ذكره بشأن كلمة (عابد) وهو يعقب على قول المتنبي :

وغلَّسَ في الوادي بهنّ مُشيَّعٌ مباركُ ما تحتَ اللثامينِ عابدُ[3]

على أنّها يحتمل أن يكون (عابد) من العبادة ، ومن الأنفة فقال : " لأنّهم يقولون : عَبِدَ : إذا أَنِفَ ، وقد فُسِّرت الآية على الوجهين وهي قوله تعالى :ﭽ ک گ گ ﭼ [الزخرف : 81][4] .

3- ومنه استشهاده بالقرآن لتفسير كلمة (أبارَ) الواردة في قول المتنبي :

ألا أيّها المال الذي قد أبارَهُ تَعَزَّ فهذا فعلُهُ بالكتائِبِ[5]

فقال : " قوله : بارتِ السلعة : إذا لم تُنفق ، وفي الكتاب العزيز :ﭽ ھ ے ﭼ [الفرقان : 18] ، يقع على الواحد والجمع "[6] ، و " بارَ الشيء يبورُ بُورًا بالضمّ :

---

(1) ديوان المتنبي : 79 .

(2) اللامع العزيزي : 22/1 ، وينظر : لسان العرب (قطع) و(هجر) .

(3) ديوان المتنبي : 320 .

(4) اللامع العزيزي : 307/1 ، وينظر : البحر المحيط : 39/8 ، وقيل : (إن كان للرحمن ولد فأنا أول الآنفين) ، من عبد يعبد : إذا اشتدّ أنفه .

(5) ديوان المتنبي : 228 .

(6) اللامع العزيزي : 162/1 .

هلك ، وبارَ الشيء بوارًا : كسد على الاستعارة "[1] ، وهو المعنى الذي أراده المعرّي .

4- ومن استشهاداته في إحكام آرائه النحوية ما ذكره في عدم تثنية المصدر وجمعه في معرض شرحه لقول المتنبي :

فليتَ هوى الأحبّة كان عدلاً فحمَّلَ كلَّ قلبٍ ما أطاقا[2]

إذ قال : " ومن هذا الباب قولهم : رجلٌ ضيفٌ ، وكذلك يقال للجميع ، وفي الكتاب العزيز : ﭽ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﭼ [الذاريات : 24] ، فجاء بالضيف موحدًا ثمّ جاء بالنعت على الجمع ، والقياس يوجب أن يقال : امرأةٌ ضيفةٌ "[3] .

5- ومن أمثلته ما جاء في رفع الاسم بعد (أنّ) المشددة إذا خُفِّفت ، ذلك عند تعليقه على قول المتنبي :

وأنْكَ بالأمسِ كنتَ محتلمًا شيخ معدٍّ وأنتَ أمردُها[4]

حيث قال : " أنَّ المشددة إذا خُفِّفت فالوجه أن يكون ما بعدها مرفوعًا كما قال سبحانه :ﭽ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﭼ [يونس : 10] "[5] ، والمعنى : أنّه الحمدُ لله[6] .

6- ومن أمثلته في هذا الباب أيضًا ما ذكره بشأن كلمة (أيادي) على اعتبار أنّ التثنية جمع فيها ، وذلك في معرض شرحه لقول المتنبي :

بأربعٍ مجدولةٍ لم تُجدلِ فُتل الأيادي رَبِذاتِ الأرجُلِ[7]

إذ قال : " وقال : فتل الأيدي ، وإنّما هي يدان تجمع ؛ لأنّ التثنية جمع ، وفي الكتاب العزيز :ﭽ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﭼ [ص : 22] ، وكذلك قال : رَبذاتِ الأرجل ، إنّما هي رِجْلان واحدتها رَبْذَة : وهي السريعة الخفيفة "[1] .

---

(1) المصباح المنير : (بور) : 64 .

(2) ديوان المتنبي : 289 .

(3) اللامع العزيزي : 764/2 .

(4) ديوان المتنبي : 10 .

(5) اللامع العزيزي : 406/1 .

(6) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : 220/2 .

(7) لم أجد البيت في ديوانه .

7- ومن استشهاداته في باب الصرف ما ذكره بشأن المعدول عن جهته في بعض الأبنية ، ومنها أنّ (فعيل) إذا أُريد به المبالغة نُقِلَ إلى (فُعال) نحو كلمة (عُجاب) التي وردت في قول المتنبي :

لعيني كلَّ يومٍ منك خطٌّ تحيَّرُ منه في أمرٍ عُجابِ[2]

حيث قال : " عجيب وعُجاب ، إذا أرادوا أن يزيدوا للمبالغة قالوا : عُجاب ، قال تعالى :**چ چ چ چ چچ** [ص : 5] "[3] .

8- وفي باب معاني الحروف ما ذكره في مجيء (أم) بمعنى : (بل) وهو يشرح قول المتنبي :

لجنيّةٍ أم غادةٍ رُفِعَ السِّجْفُ لوحشيةٍ لا ما لوحشيةٍ شنفُ[4]

إذ قال : " وقد يجوز أن يُحمل البيت على أنّ ألف الاستفهام غير مرادة فيه كأنّه قال : لوحشيةٍ رُفِعَ السّجفُ ، وهو لا يشك في ذلك ثمّ جاء بـ (أم) ؛ لأنّها تجيء في معنى (بل) وليس قبلها استفهام ، ومن ذلك قوله تعالى : **چ ٱ ب ب ب ب پ پ پ پ چ** [السجدة : 1 – 2] ، ثمّ قال :**چ پ پ ٹ چ** [السجدة : 3] ، وهذا الوجه أحسن من الأول ؛ لأنّه يخلو من الضرورة "[5] .

ثانيًا : القراءات القرآنية :

أولتِ المعاجم اللغوية العربية اهتمامًا بالقراءات القرآنية وعنيت بها ؛ إذ عوّلت عليها في تبيان معاني الألفاظ وتفسير دلالاتها ، فشكلت مصدرًا مهمًا من مصادر

---

(1) اللامع العزيزي : 1042/2 ، وينظر : لسان العرب (ربذ) .

(2) ديوان المتنبي : 296 .

(3) اللامع العزيزي : 69/1 ، وينظر : البحر المحيط : 512/7 ، وجاء فيه أنّ (عجاب) بناء مبالغة كرجلٍ طُوال وسُراع في طويل وسريع .

(4) ديوان المتنبي : 105 ، والسجف : الستر ، والشنف : ما يُعلّق بأعلى الأذن ، ينظر : لسان العرب (سجف) و(شنف) .

(5) اللامع العزيزي : 472/2 .

الاستشهاد فيها[1] ، وحدّها ابن جني بأنّها : " اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتبة الحروف ، أو كيفيتها من تخفيف أو تثقيل وغيرهما "[2] .

وذكر ابن الجزري (ت833هـ) : " أنّ كلَّ قراءة وافقت العربية ولو بوجه ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً وصحَّ سندُها فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردُّها فلا يحلُّ إنكارُها ، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ، ووجب على الناس قبولها سواء كانت عن الأئمة السبعة أو عن العشرة أو عن غيرهم من الأئمة المقبولين ، ومتى اختلّ ركنٌ من هذه الأركان الثلاثة أُطلق عليها ضعيفة أو شاذّة أو باطلة "[3] .

وقالوا أيضًا : " وإنّ علم القراءات علمٌ يُعلم منه اتّفاق الناقلين لكتاب الله واختلافهم في الحذف والإثبات والتحريك والتسكين والفصل والوصل وغير ذلك من هيئة النطق والإبدال وغيره من حيث السماع ، أو يقال : علمٌ بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها معزوًا لناقله "[4] ، و " القدماء مجمعون على هذا ووافقهم المعاصرون ممّن بحثوا في علوم القرآن فلم يخرجوا عن هذا الحدّ "[5] .

والمعرّي يعتدّ بالقراءات ويستشهد بها سبعيّها وشواذّها ، ويرى أنّ القراءات " سماع وقياس واختيار ، فإذا سُمِعَ الحرف وكان السامع له من أهل المعرفة قاسه على نظائره بعد صحة الخبر فيه ، فإذا وضح له أنّه مستقيم كان الاختيار بعد ذلك إليه "[6] .

---

(1) ينظر : القراءات القرآنية في المعجمات اللغوية (رسالة ماجستير) : 30 ، والدراسات النحوية والصرفية واللغوية في صحاح الجوهري : 134 .

(2) الخصائص : 158/2 ، وينظر : البرهان في علوم القرآن : 318/1 .

(3) النشر في القراءات العشر : 9/1 ، وينظر : الاقتراح : 14 .

(4) إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر : 6 .

(5) البحث اللغوي عند فخر الدين الرازي : 129 .

(6) رسالة الملائكة : 190 ، وينظر : الدراسات النحوية والصرفية عند المعرّي : 117 .

وقد تردّد ذلك في مؤلفاته ولا سيّما (اللامع العزيزي) كقراءة عبد الله بن عباس (ت74هـ)[1] ، وابن كثير (ت120هـ)[2] ، وأبي سعيد عثمان بن سعيد (ورش) (ت157هـ)[3] ، وعيسى بن عمر (ت149هـ)[4] ، وأبي عمارة حمزة ابن حبيب الزيات (ت156هـ)[5] وغيرهم . وتعدّد القراءات عند أبي العلاء مظهر من مظاهر تعدّد اللهجات العربية القديمة ، وهو بهذا لم يخرج عن رأي سابقيه[6] .

ومما يُلاحظ أنّ المعرّي على عِظَم اهتمامه بالقراءات واحتجاجه حتى بالضعيفة بل بقراءة الأعراب أحيانًا فإنّه يرجع بالقراءات إلى القياس ويوازن بينها وبين اللغة المشتركة التي احترمها سائر اللغويين[7] ، وهو وإنْ نصَّ على أنّ القراءة رواية وسماع فقد ردَّ بعض القراءات التي خضعت للوازم لهجية ضعيفة ، فقد نظر إليها بعين الأديب فخالفها وخطّأها واصفًا إياها بالشذوذ[8] ، أو بأنّها رديئة جدًّا[9] ، ، أو ردّها كقراءة حمزة بن حبيب لقوله تعالى : (واتّقوا اللهَ الذي تساءلونَ به والأرحامِ) [النساء : 1] بخفض الأرحام[10] حيث ذكر أنّ هذا إغلاق لباب العربية ؛ لأنّ الفرقان ليس بموضع ضرورة وإنّما حُكِيَ مثل هذا في المنظوم[11] . وسيأتي شيء من هذا في أثناء البحث ضمن سياق هذا المبحث .

---

(1) ينظر : اللامع العزيزي : 145/1 .
(2) ينظر : نفسه : 57/1 .
(3) ينظر : نفسه : 216/1 ، 252 .
(4) ينظر : نفسه : 252/1 .
(5) ينظر : نفسه : 144/1 .
(6) ينظر : في اللهجات العربية : 52 وما بعدها ، والدراسات النحوية والصرفية عند المعرّي : 119 .
(7) ينظر : الدراسات النحوية والصرفية عند المعرّي : 120 .
(8) ينظر : رسالة الغفران : 125 .
(9) ينظر : عبث الوليد : 226 .
(10) قراءة الجمهور بنصب (الأرحام) ، ينظر : النشر : 247/2 .
(11) ينظر : معجم الأدباء : 161/3 ، وتعريف القدماء : 531 عن الإنصاف والتحري لابن العديم ، والدراسات النحوية والصرفية عند المعري (الهامش) : 120 .

1- في معرض تقدير الأحكام النحوية ما أورده عن أحكام (لا النافية للجنس) في سياق حديثه عن بيت المتنبي :

فأقبلَها المروجَ مُسَوَّماتٍ ضوامر لا هُزالَ ولا شيارُ[1]

حيث قال : " ... واستعمل في هذا الموضع (لا) النافية المبنية[2] مع الاسم ، وليس وليس هي متحققة بهذا المكان ، ولولا الضرورة لكان أولى من ذلك أن يقول : لا هزالاً فيها ولا شيارًا[3] فيجعلها محمولة على قوله : ضوامر ، وإنّما حمله على قوله : : (لا هُزالَ فيها ولا شيارٌ) أسوغ من قراءة السلمي : (لا ذلولَ تثير الأرض) [البقرة : 71] "[4] . أمّا الجمهور فقد قرأ ﭽ ڈ ڈ ﭼ بالرفع على الصفة لبقرة ، أمّا قراءة السلمي بالنصب فعلى النفي والخبر مضمر[5] .

2- ومن ذلك ما جاء بشأن كسر همزة (أُمّ) قال المعرّي معلّقًا على قول المتنبي :

العارفين بها كما عرَّفْتَهم والراكبين جدودهم أُمَّاتُها[6]

إذ قال : " أكثر الاستعمال يجيء على أن يُقال : أُمّات لغير الإنس ، وأُمهات لما يعقل ، وربّما استُعمِلَ كلُّ واحدٍ من اللفظين في موضع الآخر ، وإذا وقع قبل (أُمّ) أو جمعها حرفٌ مكسورٌ أو ياء فبعض العرب يكسر الهمزة فيقولون : مررتُ بإمّهِ ، وفلان حَسَنُ الرأي في إمّهِ ، وقد قرأ الكوفي[7] : (في بطونِ إمّهاتِكم) [الزمر : 6][8] 6][8] بكسر الهمزة "[9] .

---

(1) ديوان المتنبي : 399 .

(2) المقصود بـ (المبنية) التي لنفي الجنس .

(3) القاعدة أنّ (لا) النافية للجنس يجوز إلغاء عملها بتكرارها والمتنبي في رأي المعري أعمل (لا) وأنّه لولا ضرورة الوزن لجعل كُلاً من كلمتي (هُزال) و(شيار) صفة لـ (ضوامر) .

(4) اللامع العزيزي : 493/1 ، وينظر : مختصر في شواذ القراءات : 14 .

(5) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : 421/1 ، وهامش محقق (اللامع العزيزي) : 492/2 .

(6) ديوان المتنبي : 186 .

(7) يعني حمزة الزيات .

(8) ينظر : النشر : 362/2 ، وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر : 480 .

(9) اللامع العزيزي : 244/1 .

3- ومن أمثلته ما أورده بشأن جمع (حاذرة) ومعنى حَذِر وحاذر في معرض حديثه عن قول المتنبي :

تُصرِّفُهُ للطَّعنِ فوقَ حواذرٍ قد انقصفتْ فيهنَّ منه كعابُ[1]

حيث قال : " حواذرُ جمع حاذرة ، وإذا كان (حاذر) لغير الإنس جاز أن يُجمع على (حواذر) ، ومعنى (حَذِرَ) و(حاذر) متقاربان ، وأكثر ما يُقال : حَذِرٌ ، وقرأ بعض القُرّاء **ﭽ ى ى ﭼ**[2] [الشعراء : 56] فقيل : هو بمعنى حذرين ، وقيل : الحاذرون الحاذرون : المعدّون للحرب "[3] .

4- ومن أمثلته في باب المسائل الصرفية ما جاء بشأن كلمة (الصُّبْح) بسكون الباء وضمّه في معرض حديث المعرّي عن كلمة (أُسُد) في قول المتنبي :

أيا أسدًا في جسمِهِ روحُ ضيغمٍ وكم أُسُدٍ أرواحُهنّ كلابُ[4]

إذ قال : " وكل اسم على فُعْلٍ ساكن الأوسط فجائز فيه التسكين والتحريك ولا يحسب ذلك من الضرورات إلاّ أنّ العادة تغلب على بعض الكلام فيكثر فيه التحريك أو السكون كقولهم : صُبْحٌ ، ومُلْكٌ أكثر ما يستعمل بالتسكين ، والضمّ فيه جائز ، وقرأ عيسى بن عمر : (تباركَ الذي بيدِهِ المُلْك)[5] [الملك : 1] ، و(إنَّ موعدَهُم الصُّبُح)[6] [هود : 81] "[7] .

---

(1) ديوان المتنبي : 478 ، و(الحوادر) بالدال كما جاءت في الديوان بمعنى : الغِلاظ السّمان ، ، ينظر : لسان العرب (حدر) و(حذر) .

(2) وهي قراءة الكوفيين وابن ذكوان ، ينظر : النشر : 330/2 ، وقراءة ابن مسعود وابن عمار عمار ومحمد بن السميفع ، ينظر : مختصر في شواذ القراءات : 108 ، ولسان العرب (حذر) .

(3) اللامع العزيزي : 200/1 .

(4) ديوان المتنبي : 480 .

(5) وهي قراءة زيد بن علي والسلمي وابن هرمز أيضًا ، ينظر : مختصر في شواذ القراءات : 65 .

(6) تنظر قراءة عيسى بن عمر في : شواذ القراءات : 237 .

(7) اللامع العزيزي : 202/1 – 203 .

5- واستشهد بالقراءات لتعضيد رأي كوفي يقول بجواز حذف التاء مع الياء عند تعليقه على لفظة (تداول) في قول المتنبي :

وتركك في الدنيا دويًّا كأنّما تداولُ سمع المرءِ أنْملُهُ العشرُ[1]

إذ قال : " وتداول بالرفع على حذف التاء في قولك : تتداول ، والمحذوف عند سيبويه[2] التاء الثانية ؛ لأنّ الأولى علامة المضارع فلا يحسن حذفها ، وقال غيره : المحذوف التاء الأولى ، وقال بعض الكوفيين : يجوز أن تكون المحذوفة الأولى والآخِرة ، وقد ذكروا أنّ التاء تُحذف مع الياء ، ورُوِيَ أنّ بعض القُرّاء قرأ : **(كأنّها كوكبٌ دُرّيٌ يُوَقَّدُ من شجرة)** [النور : 35][3] ، أي : يتوقّد ، وهذا أمر مستنكر "[4] . . وعلى نحو ما هو مستبان من كلامه هذا فإنّه يصف ما قُرِئ ههنا بأنّه أمرٌ مستنكر ، وهذا يتعارض مع بعض مواقفه التي تنمّ عن اعتداده بالقراءات القرآنية وعلى وفق ما مرَّ ذكره آنفًا[5] ، والباحث لا يوافقه في هذا الذي قرّره المعرّي ههنا ؛ لأنّ أيَّ لغويٍّ ونحويّ لا ينبغي أنْ ينتاب موقفه أيّ تناقض في مسألة ما .

6- ومن أمثلته مما يندرج في قضايا الإبدال الصرفي ما ذكره بشأن كلمتي (مصطاف) و(مصطبر) ، وقد كان من رأيه أحيانًا أن يستشهد بقراءة من غير أن يعزوها إلى قارئ بعينه ، ومن ذلك استشهاده بقراءة الجحدري لقوله تعالى : **چ پ پ ٹ چ** [النساء : 128][6] فقرأها بالإدغام (يصَّلحا) ، إذ قال : " " فأمّا مصطبر فيجوز فيه (مُصَّبر) بتشديد الصاد ، وقرأ بعض الناس (أن يصَّلحا بينهما صلحًا) ، ويجوز في مضطجع : مُضَّجع بضاد مشددة "[7] .

---

(1) ديوان المتنبي : 179 .

(2) ينظر : الكتاب : 476/4 .

(3) وهي قراءة السلمي ومجاهد والحسن ، ينظر : مختصر شواذ القراءات : 103 ، 342 ، والمحتسب : 154/2 ، وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر : 411 .

(4) اللامع العزيزي : 534/1 .

(5) ينظر : 59 من هذه الأطروحة .

(6) تنظر قراءة عاصم والجحدري في المحتسب : 306/1 ، وشواذ القراءات : 36 .

(7) اللامع العزيزي : 691/2 .

7- ومن أمثلته ما ذكره بشأن كلمة (مرء) ، وأنّ من العرب من يقول : (المرّ) بتشديد الراء وإلغاء الهمزة ، قال تعليقًا على قول المتنبي :

لكلِّ امرئٍ من دهرِهِ ما تعوّدا وعادة سيف الدولةِ الطَّعن في العِدَا[1]

" ومنهم من يقول : هذا المرُّ ، ورأيتُ المرَّ ، ومررتُ بالمرِّ فيُلقي الهمزة ويشدد الراء ، وحُكِيَ أنّ الحسن البصري قرأ (بين المرِّ ◌َ وزوجِهِ) [البقرة : 102][2] وذلك في لغة من يُلقي الهمزة ويشدد الحرف الذي قبلها "[3] .

8- ومن أمثلته في اللغة ما ذكره بشأن كلمة (القَصَر) وهي جمع (قَصَرَة) وتعني : أصل العنق والشجر[4] الواردة في قول المتنبي :

وقد تُبدّلُها بالقومِ غيرَهمُ لكي تجمَّ رؤوس القومِ والقَصَرُ[5]

إذ قال : " والقَصَر جمع قَصَرَة وهي أصل العنق ومنه قولهم لأصول الشجر قَصَرٌ وقرأ بعضهم : (إنّها ترمي بشَرَرٍ كالقَصَر) [المرسلات : 32][6] بفتح الصاد "[7] .

نخلص مما مرَّ أنّ المعري كان يستشهد بالقراءات القرآنية في القضايا النحوية والصرفية واللّغوية ويعتدُّ بها بيدَ أنّه كان يصف بعض ما قُرِئ به بأنّه مستنكر على نحو ما مرَّ آنفًا .

*** توجيه القراءات القرآنية :**

أورد المعرّي في (اللامع العزيزي) في أحايين كثيرة توجيهًا للقراءات القرآنية يعدّ مسوغًا للحالات اللغوية والإعرابية التي ترد فيها ، وفيما يأتي شيء من ذلك :

---

(1) ديوان المتنبي : 370 .

(2) ينظر : المحتسب : 101/1 .

(3) اللامع العزيزي : 313/1 .

(4) ينظر : مجمل اللغة (قصر) : 756 .

(5) ديوان المتنبي : 374 ، و(تجمّ) : تكثر ، ينظر : لسان العرب (جمم) .

(6) وهي قراءة ابن عباس وسعيد بن جبير ومجاهد وعكرمة وإبراهيم بن أبي عبلة ، ينظر : مختصر في شواذ القراءات : 167 ، وشواذ القراءات : 499 .

(7) اللامع العزيزي : 488/1 .

1- ما أورده في لفظة (أَحَد) في قوله تعالى : **ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖﭼ** [الإخلاص : 1 – 2] ، فقال : " وقرأ بعضهم بحذف التنوين من (أحد)(1) ، وحذف التنوين في (أحد الله) أحسن من حذفه في هذه المواضع ؛ لأنّ التنوين إذا ثبت في (أحد) وجب أن يُحرَّك لالتقاء الساكنين ، وقبل (أحد) الهاء التي في اسم الله سبحانه ، فلو جِيء بالتنوين لاجتمعت خمس متحركات وذلك ثقيلٌ جدًّا "(2) .

2- ومن ذلك ما جاء في همز لفظة (السُّوق) من قوله تعالى :**ﭽ ﮕ ﮖ ﮗﭼ** [ص : 33] ، إذ قال المعري : " وحُكِيَ سُؤُوق ، وقد قُرِئ (بالسُؤوق والأعناق) بالهمز(3) ، وكذلك همز بعضهم (وكشفت عن سأقيها)(4) [النمل : 44] ، وإذا هُمِزَت (الساق) حَسُنَ أن يقال في جمعها (سؤوق) كما يقال : رأس ورؤوس ، وكأس وكؤوس ؛ لأنّ هذا الجمع يُكره في ذوات الواو الكائنة على مثال ساق "(5) .

3- ومنه ما جاء في جمع كلمة (مهجة) على (مُهَجَات) ، إذ قال المعري معقبًا على قول المتنبي :

كأنّ جواري المُهَجَاتِ ماءٌ يعاودُها المهنَّد بن عطاس(6)

" إذ جعل المُهَجات جمع مُهْجَة فقياسه أن يقال : مُهُجات بضمّ الهاء كما قالوا : ظُلْمة وظُلُمات ، فهذا الوجه الجيد ، ومنهم من يفتح الحرف الثاني فيقول : الظُلَمات والحُجَرات ، وقرأ ابن القعقاع المدني : (من وراءِ الحُجَرات) [الحجرات : 4] بفتح

(1) وهي قراءة إبان عثمان وزيد بن علي ونصر بن عاصم وابن أبي إسحاق وأبي السمّال في رواية يونس ومحبوب والأصمعي واللؤلؤي ، ينظر : البحر المحيط : 755/8 .
(2) اللامع العزيزي : 124/1 .
(3) وهي قراءة ابن كثير وابن محيصن وقنبل ، ينظر : شواذ القراءات : 411 .
(4) وهي قراءة ابن كثير ووهب بن واضح ، ينظر : شواذ القراءات : 361 .
(5) اللامع العزيزي : 589/2 .
(6) ديوان المتنبي : 242 .

الجيم[1] ، ومنهم من يسكّن ، وذهب قوم إلى أنّهم إذا قالوا : مُهَجَات ففتحوا الهاء فإنّما يريدون جمع (مُهَج) لا جمع (مُهْجة) ، وهذا قول يبعد "[2] .

4- وجاء في (اللامع) أيضًا ما ذكره المعري بشأن لفظة (بين) في قول المتنبي :

بعيدةُ أطرافِ القنا من أُصولِهِ قريبةُ بينِ البيض غُبرُ اليلامق[3]

قال المعري : " والأجود خفض (بَيْن) بإضافة قريبة إليه ، ويجوز النصب على تقدير (ما) ، والآية تقرأ على وجهين[4] : (لقد تقطّع بينُكم) [الأنعام : 94] بالرفع ، و(بينَكم) بالنصب ، فإذا نُصِبَت فهي ظرف ويجب أن يكون ما على هذا الوجه نكرةً كَثُرَ استعمالها في هذا الموضع "[5] .

5- ومن ذلك استشهاده بقراءة مكوزة الأعرابي للفظة (طوبى) ، إذ قرأها (طِيبى) وهي لغة فيها ، فقال معلقًا على قول المتنبي في (اللامع العزيزي) :

وويلٌ لنفسٍ حاولتْ منكَ غِرَّةً وطُوبى لعينٍ ساعةً منك لا تخلو[6]

" طوبى : كلمة مأخوذة من طابَ يطيبُ ، ويقال : إنّ مكوَزَة الأعرابي قرأ : (طيبى لهم وحسنُ مآب)[7] [الرعد : 29] ، وزعم سيبويه[8] أنّ الفُعْلى إذا كانت أُنثى الأفعل الأفعل لم تستعمل إلاّ بالألف واللام أو مُضافة ، وإنّما قال ذلك يريد بها الأكثر من الكلام ، وقد جاءت الفُعْلى وهي أُنثى الأفعل على غير ما ذكر إلاّ أنّها قليلة منها

---

(1) ينظر : النشر في القراءات العشر : 641/2 .

(2) اللامع العزيزي : 641/2 .

(3) ديوان المتنبي : 396 ، وفيه (بينَ) واليلامق جمع يلمق : الدرع ، ينظر : لسان العرب (لمق) ، والبَيض يعني : بيضة الحديد ، أي : الفوارس .

(4) قراءة النصب هي لعاصم برواية حفص والكسائي ، وقرأ الخمسة الباقون بالرفع ، ينظر : النشر في القراءات العشر : 260/2 .

(5) اللامع العزيزي : 804/2 .

(6) ديوان المتنبي : 46 .

(7) ينظر : معاني القرآن للفراء : 407/1 ، ومختصر في شواذ القراءات : 71 .

(8) ينظر : الكتاب : 166/1 .

قولهم : طوبى ، وكان بعض النحويين ينكر قراءة من قرأ (وقولوا للناسِ حُسنى)[1] [البقرة : 83] بغير تنوين ؛ لأنّه يرى أنّ الصواب الحُسنى "[2] .

وعلى نحو ما مرَّ فإنّ المعري كان من دأبه في بعض الأحايين أنّه يوجّه القراءات القرآنية ويجد لها مسوغًا من الأحكام النحوية واللغوية التي تعضّد تلك القراءات .

ثالثًا : الحديث النبوي الشريف :

" إنّ الحديث النبوي الشريف مصدر ثرٌّ من مصادر الدراسات اللغوية في العربية ؛ لأنّه ينطوي على مادة لغوية ذات شأن جليل غنية بالفصاحة والبلاغة "[3] "[3] ، فهو كلام سيّد المرسلين ﴿ﷺ﴾ سواء أكان بلغة قبيلته التي يُنسب إليها أم بلغات القبائل التي تتكلم مع وفودِها ، ولقد كان رسول الله ﴿ﷺ﴾ " أفصح العرب لسانًا ، وأوضحهم بيانًا ، وأعذبهم نطقًا ، وأسدَّهم لفظًا ، وأبينهم لهجةً ، وأقومهم حجةً ، وأعرفهم بمواضع الخطاب "[4] ، يقول الجاحظ (ت255هـ) : " لم يسمع الناس بكلام قطُّ أعمّ نفعًا ، ولا أقصرَ لفظًا ، ولا أعدل وزنًا ، ولا أجمل مذهبًا من كلامه ﴿ﷺ﴾ "[5] .

ولقد احتجَّ النحويون بالحديث الشريف ، وقد أجملت الدكتورة خديجة الحديثي موقفهم منه بعد جهد كبير ودراسة مستفيضة ، إذ أجرت جردًا دقيقًا لما وقع إليها من كتب النحويين القدامى والمحدثين منذ زمن الخليل وسيبويه ، وانتهت إلى جملة أمور مفادها : أنّ أوائل النحويين احتجوا بالحديث وإن كان احتجاجهم في النحو والصرف قليلاً ، وإنّ مَنْ جاء بعدهم على اختلاف مذاهبهم سواء أكانوا بصريين أم كوفيين

---

(1) وهي قراءة حمزة ويعقوب والكسائي وخلف ، وقرأ الباقون بفتح الحاء ، ينظر : مختصر في شواذ القراءات : 15 ، والنشر في القراءات العشر : 82 .

(2) اللامع العزيزي : 1049/2 .

(3) البحث اللغوي عند فخر الدين الرازي : 154 .

(4) النهاية في غريب الحديث والأثر : 3/1 .

(5) البيان والتبيين : 17/2 – 18 ، وينظر : الدراسات النحوية والصرفية عند المعري : 121 .

تابعوهم في الاحتجاج به على قلّة أيضًا ، وإن كان متأخروهم قد أكثروا من عدد الأحاديث المحتج بها إلاّ أنّهم لم يتوسعوا فيه[1] .

وقد أغنى الباحثون هذا الموضوع ولا مجال للتوسع فيه ، أمّا أبو العلاء " فهو ممن سَمِعَ الحديث بالشام على ثقات "[2] و " رواه بإسنادٍ لتلاميذه "[3] ، وقد استشهد له في مسائل الفقه والتفسير ولا سيّما في مصنّفه (زجر النابح)[4] ، ومَنْ يتصفحه يجد في كثير من صفحاته شواهد على علم الرجل بالحديث .

أمّا مصنّفه (اللامع العزيزي) فقد كان غنيًا بالشواهد من الحديث وإن كان استشهاده للمسائل النحوية قليلاً إذا ما قورنت بمسائل اللغة الأخرى ، وسأعرض بين يدي البحث جملةً من شواهده من الحديث الشريف :

1- من ذلك ما ورد مستشهدًا به على بيان معنى (صُوى) الواردة في قول المتنبي :

فيا لكَ ليلاً على أعْكُشٍ أحمَّ البلادِ خفيَّ الصُّوى[5]

فقال : " والصُّوى جمع صُوَّةٍ : وهي حجارة تُنصب ليُهتدى بها ، وقيل : أرضٌ غليظة ، وهي في حديث أبي هريرة : (إنَّ للإسلام صوًى ومنارًا كمنار الطريق)[6] "[7] .

2- ومن ذلك ما أورده مستشهدًا به في معرض تبيانه معنى لفظة (الثقلين) الواردة في قول المتنبي :

---

(1) ينظر : موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث : 37 ، 423 ، والدراسات النحوية والصرفية عند المعري : 121 .

(2) تعريف القدماء : 200 .

(3) نفسه : 251 .

(4) ينظر : زجر النابح : 33 ، 37 ، 43 ، 66 ، 75 ، والدراسات النحوية والصرفية عند المعري : 121 – 122 .

(5) ديوان المتنبي : 510 .

(6) ينظر : شرح الجامع الصغير : 96/1 ، ومسند الشاميين ، الحديث رقم (429) .

(7) اللامع العزيزي : 39/1 .

وتَملِكُ أنفسَ الثقلين طُرًّا فكيف تجوزُ أنفسَها كلابُ[1]

إذ قال : " الثقلان يراد بهما : الإنس والجنّ ، ولو تُؤوّل أنّهما العرب والعجم لكان ذلك وجهًا ؛ لأنّ الجنّ لا يظهرون للإنس ، فأمّا الثقلان اللذان في الحديث فتفسيرهما معهما وهو قوله ﴿ﷺ﴾ : (أتركُ فيكم الثقلين : كتابَ اللهِ وعترتي)[2] ، وإنّما ذلك مأخوذ من ثَقَل الرجل الذي هو محتاج إلى حمله ومراعاته فكأنّ كتاب الله وعترته ثقلا النبي ﴿ﷺ﴾ اللذان يجريان مجرى متاعه "[3] .

3- ووجدته يستشهد بحديث بعض الصحابة (رضوان الله عليهم) ، ومن ذلك ما أورده بشأن كلامه على الفرق الدلالي بين لفظتي : (غاض) ، (فاض) وهو يعقب على قول المتنبي :

وكلّما فاضَ دمعي غاضَ مُصطبري كأنَّ ما سالَ من جَفْني من جلدي[4]

بقوله : " غاضَ ضدّ فاضَ ؛ لأنّ الغيض نقصان والفيض زيادة ، وفي حديث بعض الصحابة : (الدرهمُ ينفقُهُ أحدُكُم من جهدِهِ خيرٌ من ألفٍ ينفقُهُ أحدنا غيضًا من فيض) "[5] .

4- وقد استشهد المعري به في المسائل الصرفية ، ومن ذلك ما أورده عندما ذكر أنّ (الفريصة) تجمع على (الفريص) ، إذ قال معلقًا على قول المتنبي :

أسدٌ دمُ الأسدِ الهِزَبْرِ خضابه موتٌ فريصُ الموتِ منه يُرعَدُ[6]

إذ قال : " ويسمّى ما كان من اللحم على مقدار الفريصة فريصةً أيضًا على معنى التشبيه ، وتُجمع على فريص ، وفي الحديث : (إنّي لأكرهُ أن أرى الرجلَ ثائرًا

---

(1) ديوان المتنبي : 381 .

(2) مسند أحمد ، الحديث رقم (1846) ، وينظر : المعجم الكبير ، الحديث رقم (1498) .

(3) اللامع العزيزي : 81/1 .

(4) ديوان المتنبي : 64 .

(5) اللامع العزيزي : 3347/1 ، وينظر : النهاية في غريب الحديث والأثر : 421/3 .

(6) ديوان المتنبي : 48 ، وينظر : لسان العرب (فرص) .

فريصَ رقبتِهِ قائمًا على امرأته يضربها)[1] ، أي : قد انتفخت عنقُهُ من الغضب "[2] .

5- وفي باب استعارة معنى لفظ لآخر ما جاء مستشهدًا به في كلمة (الضَّبع) مرادًا بها : السنة الشديدة قال وهو يعقب على قول المتنبي :

لا تحسبُوا من أسرْتُم كان ذا رمَقٍ فليس تأكلُ إلاّ الميّتَ الضَّبُعُ[3]

قال المعرّي : " الرَّمق : بقية النَّفَس ، والضبع تُوصف بأكل القتلى ، ونبش القبور وجاء في الحديث المأثور عن النبي ﷺ : (أنّ رجلاً جاءه فقال : يا رسولَ الله أكلتنا الضَّبع وتقطّعت عنّا الخُنُفُ ، وأحرقَ بطونَنا التمرُ)[4] ، يعني بالضبع : السَّنة السَّنة الشديدة "[5] .

6- ومنه أيضًا ما جاء مستشهدًا به فيما قاله أصحاب اللغة في كلمة (خَجَلٍ) الواردة في قول المتنبي :

وأنَّ لها شرفًا باذخًا وأنَّ الخيامَ بها تَخْجَلُ[6]

قال المعرّي : " الخجل في بني آدم : استرخاء يلحق من الحياء فاستعاره للخيام ، أي هذه الخيمة إذا نظرتِ الخيام إلى عظيم شرفها خَجِلَتْ وعَلِمَت أنّها مُفتضحة إذا قِيست بهذه الخيمة ، وإنّما أُخِذَ خجل بني آدم من قولهم : خَجِلَ الوادي : إذا كَثُرَ نبتُهُ وطال ، ومن شأن النَّبْتِ إذا طال أن ينعطِفَ ويضعُف ... وجاء في الحديث

---

(1) ينظر : مصنف عبد الرزاق ، الحديث رقم (17964) ، والنهاية في غريب الحديث والأثر : 431/3 .

(2) اللامع العزيزي : 369/1 .

(3) ديوان المتنبي : 314 .

(4) ينظر : النهاية في غريب الحديث والأثر : 73/2 ، والخنف جمع خنيف : وهو من أردأ الكتّان ، ينظر : لسان العرب (خنف) .

(5) اللامع العزيزي : 690/2 .

(6) ديوان المتنبي : 306 .

أنّ النبـي ﴿ﷺ﴾ قـال للنسـاء : (إذا جُعْـتُنَّ دقِعْـتُنَّ ، وإذا شَـبِعْتُنَّ خَجِلـتُنَّ)[1] ، وقـال أصحاب اللغة : الدَّقَعُ : سوء احتمال الفقر ، والخجل : سوء احتمال الغنى "[2] .

والاستشـهاد بالحـديث كثيـر فـي (اللامـع العزيـزي) إلاّ أنّ استشـهاده فيـه كـان مقتصرًا على قضايا اللغة ولا سيّما تفسير الكلمات ودلالاتُها وبعض قضايا الصرف ، ولم يستشهد به في مسائل النحو ولكنّي وجدتُ ذلك في مصنفاته الأخرى على قلّة[3] .

رابعًا : كلام العرب :

" ويُقصد به : كلام مَن تحصل الثقة بفصاحته نظمًا ونثرًا قبل بعثة رسول الله ﴿ﷺ﴾ وفي زمنه حتى فساد الألسنة وفشوِّ اللحن بكثرة المولّدين "[4] ، وتضمّن :

أ – النثر :

يُراد بـه : الكـلام العربـي الفصـيح ، أو كـلام العـرب الموثوق بفصـاحتهم ممـا جاء في خطبةٍ أو مثلٍ أو محاورةٍ أو طُرفةٍ أو غير ذلك مما تناقله الرواة وحرص عليه المتقدمون من أهل اللغة ليكون بين أيديهم حين يحتاجون إليه في تقعيد قواعد النحو وتأصيلها ، أو تثبيت مسألة صرفية أو حجة لغوية ، قال السيوطي : " وأمّا كلام العرب فيُحتجُّ منه بما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم "[5] .

ولقد أجهد العلماء الأوائل أنفسَهم وتحملوا مشاقَّ السفر إلى بوادي العرب يسجلون كلامهم ويضبطون محاوراتهم ، " ويَعُدُّ العلماءُ القرنَ الثاني الهجريّ حدًّا

---

(1) ينظر : النهاية في غريب الحديث والأثر : 11/2 ، وكنز العمال : 873 .
(2) اللامع العزيزي : 919/2 .
(3) ينظر : الصاهل والشاحج : 251 ، 416 ، 507 مسألة حذف خبر (ما) النافية ، وعبث الوليد : 79 .
(4) الاقتراح في علم أصول النحو : 48 .
(5) نفسه : 100 .

للأخذ عن الأعراب "[1] ، ولقد جمعوا من النثر العربي مادةً وفيرةً وذخيرةً قيّمة صارت مرجعًا لهم فيما صنّفوه من معجمات وكتب نحو وصرف .

ولقد اعتمد المعرّي منثورَ العرب في إرساء بعض القواعد النحوية والصرفية واللغوية ، ومَنْ يطّلعْ على مصنفاته التي وصلت إلينا يجدْه حريصًا على النثر يقيم عليه حجته وشواهده ، وقد وفَّر له حفظُهُ الغزير وإحاطته بكلام المرويّ عن فُصَحائهم أن يُكثِرَ من الاحتجاج بأنواع النثر فتتآزر شواهدُهُ النثرية مع شواهد الشعر والقرآن والحديث ، أو تأتي مستقلةً لمناقشة مسألة أو تعليق عليها والإفاضة في شرحها ، أو الاستدراك على ما ذكروه عن أمرها ، وسأعرض بين يدي البحث جملةً من شواهده من النثر العربي :

*** كلام الفُصحاء :**

1- في بداية (اللامع العزيزي) أورد كلامَ عليّ بن أبي طالب ﴿عليه السلام﴾ مستشهدًا به في تفسير كلمة (مفازة) الواردة في بيت المتنبي :

ولقد أفنتِ المفاوزُ خَيْلي قبلَ أنْ نلتقي وزادي ومائي[2]

إذ قال : " ويُقال : إنّ عليًّا – رضي الله عنه – لمّا ضربه ابنُ مُلجمٍ – لعنه الله – قال : فُزتُ وربِّ الكعبة ، ففُسِّر ذلك على وجهين : أحدهما : أنّه أراد مُتُّ وربّ الكعبة ، والآخر : أنّه أراد فُزتُ من الفوز بالآخرة ؛ لأنّه رأى أنّه شهيد "[3] .

2- ومن الأمثلة ما ورد بشأن تفسير كلمة (آبَ) في بيت المتنبي :

وليتَ عينَ التي آبَ النهارُ بها فداءُ عين التي زالتْ ولم تَؤُبِ[4]

قال المعري مستشهدًا بكلام العرب : " والمعروف من كلام العرب أن يكونَ الإياب مع الليل ولذلك قالوا : التَّأْويب : سيرُ النهار كلّه إلى الليل "[1] .

---

(1) ينظر : المزهر : 612/1 ، والمدارس النحوية ، د. شوقي ضيف : 195 .

(2) ديوان المتنبي : 447 .

(3) اللامع العزيزي : 28/1 .

(4) ديوان المتنبي : 435 .

3- ووجدته يستشهد بكلام العرب ضمن ما يسمّى في البلاغة العربية (المجاز المرسل) ، من ذلك استعمال لفظة (اليد) بمعنى النعمة الواردة في بيت المتنبي :

يدٌ للزمانِ الجمعُ بيني وبينَهُ لتفريقِهِ بيني وبينَ النوائبِ[2]

قال المعرّي : " سمّت العرب النعمة يدًا فقالوا : لفلانٍ عندي يدٌ ، وأصل ذلك أنّ الرجل إذا أعطى شيئًا ناوله إيّاه بيده "[3] .

4- ومن الأمثلة ما ذكره بشأن لفظة (طِبّ) عند تعقيبه على قول المتنبي :

يموتُ راعي الضَّأنِ في جهلِهِ مَوْتة جالينوسَ في طبِّهِ[4]

إذ قال : " وأصل الطبّ : العلم بالشيء ، يقال : هو طَبٌّ وطبيب ، وكَثُرَ ذلك حتى سُمِّي الداء طبًّا ؛ لأنّه يحتاج إلى طبيب كأنّهم يريدون الشيء الذي يفتقر إلى الطبّ ، وحُكِيَ : إنْ كنتَ ذا طِبٍّ وطَبٍّ فطُبَّ لنفسِكَ وطِبَّ لنفسِكَ[5] ، وسموا السحرَ : طِبًّا "[6] .

5- ومن الأمثلة ما ذكره بشأن صرف ما لا ينصرف عند تعقيبه على قول المتنبي :

وطاعنَ كلِّ نجلاءٍ غموسٍ وعاصيَ كلِّ عذَّالٍ نصيحِ[7]

إذ قال : " والعربُ تصرف ما لا ينصرف في الضرورة مثل : مساجد ، وعمر ، وأفعل ، كما يصرفون فعلاء مثل : نجلاء وحمراء "[8] .

---

(1) اللامع العزيزي : 96/1 .
(2) ديوان المتنبي : 227 .
(3) اللامع العزيزي : 161/1 .
(4) ديوان المتنبي : 558 .
(5) ينظر : لسان العرب (طبب) .
(6) اللامع العزيزي : 217/1 – 218 .
(7) ديوان المتنبي : 220 .
(8) اللامع العزيزي : 269/1 – 270 .

ABSTRACT

The dissertation has tackled The Linguistic and Syntactic Research in *Ellami' Al-azizi*which is the Explication ofAbi Elalaa Almaari of selected poetry lines by Al-Mutanabbi. It comprised three chapters. The first of them, which dealt with syntactic issues, is in four sections; the first tackled syntactic issues related to nouns, the second with verbs, the third with particles related issues, and the fourth is dedicated to poetic license in Al-Maari.

Chapter two is allotted to morphological issues and it contained five sections. The first was about suffixes; their root, alteration and change. The second section tackled derivation and pluralization. The third with Morphological scale and the fourth with metonymy, substitution and the shiftingin forms and connotations, while the fifth tackled the topics of ancestry and diminution.

Moreover, the third chapter is dedicated to the linguistic issues and it is subdivided into three section; the first dealt with the phenomena of synonymy, homonymy, and opposites, the second with the phenomenon of the inflected, the forms of Fa'ulat and Af'alat and words connotations, while the third section tackled feminine and masculine words and words that remain the same in the singular and plural forms.

The dissertation is ended with a conclusion that summed up the findings of the study, most importantly:

1) The study shed light on glimpses in the life and biography of Al-Maari and his scientific status, as well as his being prolific.
2) The study confirmed the attention concerning *Ellami' Al-azizi* among those old and modern writers who have written about Al-Maari because it is of his final writings.
3) The study exposed that Aba Elalaa has, in this publication, focused a great deal on the views of grammar pioneers like Al-Khalil bin Ahmed, Sibawayh, Saeed bin Mes'ad, Al-Kisa'I, Al-Farraa, Al-Mubarrad, Al-Zajjaj, Abi Amro bin Al-Alaa, Abi Bakr Al-Anbari, Abi Zaid Al-Ansari, Abi Ubaid, Abi Ubaida, al-Asmaai among others. His dependence on this was in three forms:

A. He transferred from them what he has read in their books which he memorized and declared.
B. He transferred from books he did not declared their titles, but were known from referring to their authors.
C. He ascribed the transference to Arab grammarians and linguists especially to their books like *Al-Ain wal Kitab*, the classified strange and books of strange Hadith, *Islah Al-Mantiq*, Al-Asmaaiat, the rare in addition to references like *Al-Jamhara wal Taqfia*, *Tahtheeb Allugha* and others.

4) This dissertation made prominent the characteristic features of Al-Maari's language and exposed the principles of his approach in syntax and linguistics and it was a

language that is characterized by wideness and exhaustiveness and he was a faithful and trusted scholar, an expert linguist, a keen grammarian and skilled in morphology with knowingness and understanding.

5) The study asserted that *Ellami' Al-azizi* is greatly different from *Mu'jiz Ahmed* which is attributed to Al-Maari in terms of methodology and style, stating, thus, that they are two distinct books, not one same book as alleged by some.
6) His abundant quoting from the verses of the Glorious Quran and its readings in deciding the linguistic and grammatical rules along with his directing of these readings and judging them in terms of strength and weakness.
7) His plentiful quoting from Hadith, especially in the field of linguistics.
8) The study identified the bountiful quoting by Al-Maari of Arab speech and sayings, especially Pre-Islamic, Islamic and maven poets, but he did not exceeded those epochs unless for the sake of entertainment.
9) Arabic proverbs were present in the memory of Al-Maari as an indication among his linguistic and syntactic indications.
10) *Ellami' Al-azizi*is full of referential effort that is manifested in Al-Maari's care of explination of words.

11) The research avowed the wrong notion of those who claimed that Al-Maari was not interested in analogy and that he fed up with it, this study clarified his dependence on analogy.
12) The dissertation proved that Al-Maari coincided with Basra grammarians in a group of grammatical issues, and coincided with Kufa grammarians in some others. He selected his issues from Basra and Kufa grammarians without heavily relying on one of them only, and he founded other issues that are considered his own.
13) The research verified Al-Maari's adherence, in *Ellami' Al-azizi*, to the presence of linguistic phenomena/ like synonymy, homonymy, opposites, derivation, inflection, semantics etc.
14) The study exposed the use of Basra and Kufa and mixed grammatical terms and did not advocated a specific trend.